

العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

- دراسة قياسية للفترة من (1990-2019) -

The relationship between public spending and economic growth in Algeria - an econometric study for the period 1990-2019

هيبور فوزية*، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

Fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz

طالب دليلة، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

Dalila.taleb@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/14

تاريخ الاستلام: 2022/11/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي للبحث في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، حيث تم استخدام المتغيرات المتمثلة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز كأدوات للسياسة المالية، والناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن النمو الاقتصادي.

ومن نتائج الدراسة تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مما سمح بتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ.

كلمات مفتاحية: إنفاق عام، نمو اقتصادي، تكامل مشترك.

تصنيفات JEL : E62.F43

Abstract:

This study mainly aims to investigate the relationship between public spending and economic growth in Algeria during the period (1990-2019), using joint integration and error correction, where the variables represented

* المؤلف المرسل.

in management and processing expenses were used as tools of fiscal policy, and GDP as an expression of economic growth.

The results of the study showed a long-term equilibrium relationship, which allowed the application of the error correction radiology model.

Keywords: public expenditure, economic growth, cointegration.

Jel Classification Codes: E62.F43.

1مقدمة :

يحتل موضوع الإنفاق العام أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية، كونه يمثل أحد أدوات السياسة المالية، والتي تركز عليها الحكومة، بحيث تعد السياسة الإنفاقية من أهم العناصر الأساسية المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف حيث يعد النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تسعى معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بانتهاج سياسات لنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت تقلبات نتيجة الاعتماد على النفط كمورد أساسي ومع حدوث أزمة النفط سنة 1986 قامت الحكومة بالعديد بإصلاحات عميقة من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية، حيث اتبعت سياسة مالية توسعية وتركزت على زيادة نفقات العامة وبذلك عرف تزايد ملحوظ خاصة مع مطلع الألفية الجديدة وذلك في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة منذ 2001 إلى 2014، وانتهجت العديد من البرامج التنموية حيث خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الإشكالية : استنادا إلى ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وباتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي.

- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة كونها تعالج أهم المواضيع المتمثلة في الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل الانفاق العام أهم أداة في السياسة المالية، حيث تبنت الجزائر سياسة توسعية مع بداية الألفية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية. محاولة في ذلك الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- هدف الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة من 1990-2019، واعتمدنا في قياس ذلك على اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

- منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي وذلك لعرض الخلفية النظرية للدراسة، والمنهج دراسة حالة في القياس. **- الدراسات السابقة:** حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ومن بينها الدراسات التالية:

-دراسة (cristian & loura, 2021) بعنوان government spending and economic

growth acointegration analysis on romania حيث هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة

الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في رومانيا، وذلك من أجل اختبار نظرية فاجنر وكينز وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية غرانجر وأظهرت نتائج على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود علاقة سببية مزدوجة على المدى القصير .

- دراسة (Helmi & Rashid , 2013) بعنوان re-examining government revenues

government spending and economic growth in gcc countries تهدف الدراسة إلى

تحديد العلاقة بين الإيرادات والنفقات على الناتج المحلي الإجمالي، وتستند العينة إلى مجموعة من 6 دول من مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، وتوصلت الدراسة نتيجة أن الإنفاق يتسبب في الإيرادات الحكومية لقطر والإمارات فقط في حين أن الإيرادات الحكومية تتسبب في النفقات الحكومية للمملكة العربية السعودية فقط، كما وجد أيضا علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق

الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين فقط، فيما يتعلق بالكويت وقطر والمملكة العربية السعودية يتسبب الناتج المحلي الإجمالي غرانجر في الإيرادات الحكومية، بينما يتسبب الناتج المحلي الإجمالي غرانجر في النفقات الحكومية لسلطنة عمان وقطر.

- دراسة (Gabor & Adam, 2020) بعنوان The long-term impact of public expenditures on GDP-growth تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الترابط بين مختلف أنواع الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يتضمن بيانات عن 25 اقتصادا من اقتصادات الاتحاد الأوروبي في الفترة 1996-2017. وأثبت أن الإنفاق العام له دلالة إحصائية قوية الأثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسات السابقة على هدف المشترك المتمثل بصفة عامة في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، في حين تختلف كما تتفق حسب نتائج كل دراسة من الدراسات السابقة وذلك لاختلاف عينة وفترة الدراسة،

2 الإطار النظري للإنفاق العام :

2-1 تعرف النفقات العامة :

-على أنها الإنفاق العام (الحكومي) وهو ما تستخدمه الدولة من نقود لما تحتاجه من سلع وخدمات، وذلك من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات وتقديم منح ومساعدات وإعانات مختلفة. (حميد ، 2020، صفحة 63).

-تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه لشخص عام من أجل إشباع حاجات عامة (بوخاتم و قندوسي ، 2021، صفحة 86).

2-2 تقسيمات النفقات العامة :

أصبح تبويب النفقات العامة يختلف من دولة لأخرى فحسب النظام الجزائري فإن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 يقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نوعين (جلول و عبد القادر ، 2016، الصفحات 44-45):

-نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، فهي نفقات تدفع من أجل تحقيق المصالح العمومية كجزء من النفقات الفعلية، حيث هذه النفقات لا تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وإنما تكون أيضا موجهة لإمداد هيكل الدولة لما تحتاجه من أموال (سليم ، 2021 ، الصفحات 101-102).

-نفقات التجهيز:

يقصد بأنها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، حيث تعتبر استثمارات عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي (يوسف، 2019، صفحة 16).

3- ماهية النمو الاقتصادي :

3-1 مفهوم النمو الاقتصادي :

-يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (أمانة و مسعود ، 2021 ، صفحة 304).

- وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط الزيادة الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي (2021). (رضا و فريد ، 2021 ، صفحة 58).

-يعرف على أنه طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته في المدى الطويل على إمداد السكان من السلع المتنوعة، وتعتمد على التكنولوجيا، المتجددة على التعديلات الهيكلية والسلوكية التي تتطلب عملية النمو (أشواق و أحلام، 2018، صفحة 9).

3-2 أنواع النمو الاقتصادي :

-النمو التلقائي: وهو يتمتع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، وذلك نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية.

-النمو العابر: لا يملك الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

-النمو المخطط: ويكون ناتجا عن عملية التخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين. (عبد الوهاب نجا ، عجمية ، و القفاش ، 2013، صفحة 88) .

4-العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (قانون فاجنر والنظرية الكينزية):

4-1-قانون فاجنر:

يقتضي قانون فاجنر أن السببية تتجه من الناتج الداخلي الخام إلى الإنفاق الحكومي فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة طلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي. (محبوب و إلياس ، 2017، صفحة 18) ،

وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة يعود إلى ثلاث أسباب حددها فاجنر وهي:

- زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة طلب على السلع والخدمات العامة، وهذا يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وذلك من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.
- يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التدخل الحكومي وذلك لإدارة التمويل الاحتكارات الطبيعية.
- يقوم قانون فاجنر على دعم الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي حيث يدعم نظرية الاقتصاد وجانب الطلب، و يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وذلك من أجل توفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار وتحذر الإشارة هنا إلى أن هذا الاتجاه يتناقض مع نظرية جانب العرض في المالية العامة، ويعبر قانون فاجنر على علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (عمر محمود ، 2015، صفحة 156) .

4-2- النظرية الكينزية:

لقد شكلت مساهمات كينز كتابة النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود سنة 1936، حيث اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي، بل في جانب الطلب الكلي ولهذا فإن وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال (يجي ، 2017، صفحة 95).

حيث يعتبر كينز الإنفاق العام كمتغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي، ويرى كذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، وذلك من خلال تأثير المضاعفات على الإجمالي الطلب، ووفقا لكينز فإن الاقتصاد عرضة للتقلبات ومن الممكن تحقيق التوازن في وضع دون وضع التوازن الكامل، وكان الحل لهذه المعضلة بسيط على ما يبدو:

استبدال الاستثمار الخاص المفقود بالاستثمار العام، وذلك لتمويل هذا الاستثمار عن طريق تحقيق العجز في الموازنة، الاقتصاد ككل وقد أشار إلى أن العجز المعتمد من قبل الحكومة وسيتم معالجته ذلك من خلال تقليص الحكومة لإنفاقها وزيادة إيراداتها في أوقات التعافي الاقتصادي (محمد ، 2017، الصفحات 101-102).

ويظهر الإنفاق لدى كينز كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث: y = دخل كلي، C استهلاك خاص، I الاستثمار الخاص، G الإنفاق الحكومي، $X - M$ صافي صادرات، وهكذا تبعا لنظرية كينز في طلب الفعال فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يعتمد من الإنفاق الحكومي، إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك على ضد من قانون فاجنر (ماجد ، 2016، صفحة 98).

5- علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر : من سنة 1990-2019 :

5-1- الفترة من 1990-2000 :

ففي أعقاب أزمة 1988 اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى تبنيها برنامجين مع صندوق النقد الدولي، من سنة 1989-1991 وهما اللذان ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد الوطني حيث تم خفض الإنفاق الحكومي، أما بعد سنة 1992 اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، وفي سنة 1993 عرفت النفقات العامة نمو وكان نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة، ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وانحرافه على الإيرادات وكان من الضروري القيام بإجراءات لتقليص العجز وهو ما حرصت عليه الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، بداية من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998، حيث انتهجت سياسة مالية انكماشية كانت ناجحة في ترشيد نفقات العامة (أحمد ، 2015، الصفحات 55-56).

5-2 الفترة من 2001-2014 :

5-2-1 مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

يعتبر برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا ضخما وذلك في إطار السياسة المالية التي بدأت الدولة الجزائرية بانتهاجها منذ أفريل 2001 في شكل توسع في إنفاق قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وقد خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دولار وكان يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشي للأفراد المجتمع.

- تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عبد الكريم ، 2013، صفحة 230) .

الجدول رقم (01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج (مليار دج)					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

21.7	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.0	2.0	37.6	77.8	93.0	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: (ناجية و فتيحة ، 2012، صفحة 05)

5-2-2: المخطط الخماسي الأول والثاني وانعكاسهما على مسار النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

وشهدت خلال هذه الفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذه الفترة من 2005 إلى 2009،

ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي في السنوات من 2010-2014:

أ-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

قدّرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو مقدار 114 مليار دولار

بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، ومن الأهداف المراد تحقيقها من هذا

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوطني يمكن إنجازها فيما يلي:

-الإصلاح في المجال الاقتصادي والمالي.

-تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب.

-مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من خلال سهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب (بلال ،

2016، الصفحات 38-39):

الجدول رقم (02): مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) (وحدة مليار)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	نسبة المئوية (%)
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
- السكن	555	
- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني	399.5	
- برامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.3	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
- العدالة الداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1.2%
- الاعلام والاتصال	%1.2	

المصدر: (نبيل ، 2012 ، صفحة 254)

ب-مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014:

الجدول رقم(03): يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (الوحدة مليار)

البرنامج	المبالغ	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة	9903	%45.42
-السكن	3700	
-التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-باقي القطاعات	1800.	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه.	2000	
-قطاع تهيئة العمرانية.	200	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	%16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	500	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	500	
-المجموع	21803	
		%100

المصدر: (نبيل ، 2012، صفحة 254)

ب-الفترة من 2015-2019:

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة من 2015-2019، حيث رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار، حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق 2019، وشمل المحاور الأساسية لهذا البرنامج ما يلي:

- ترسيخ الديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.

-تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاقتصاد، وتنويع الاقتصاد. (رشيد و هاجر ، 2018، الصفحات 15-16):

6-دراسة قياسية وتحليل النتائج :

سنحاول قياس أثر العلاقة بين المتغيرين الجزائري معتمدين بذلك على برنامج 12 views.

6-1-مصادر البيانات :

تم الحصول على البيانات المتمثلة على متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2019، حيث تحصلنا على معطيات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير بنك الجزائر، ونفقات التسيير والتجهيز من قوانين المالية.

6-2-متغيرات الدراسة :

تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة:

أ-المتغير التابع: المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن نمو الاقتصادي يرمز له بالرمز $lgdp$

ب-المتغيرات المستقلة:

-نفقات التسيير: يرمز لها lpe .

-نفقات التجهيز: يرمز لها lre .

6-3-مناقشة النتائج :

6-3-1-دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP ، وكانت النتائج كالتالي وذلك بعد ما تم تحويل البيانات بالصيغة اللوغاريتمية:

H0 : السلسلة لا تحتوي على اختبار جذر الوحدة.

H1 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة.

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level		LGDP	LPE	LRE
With Con...	t-Statistic	-2.4744	-1.8845	-3.7148
	Prob.	0.1318	0.3345	0.0092
With Con...	t-Statistic	-7.1428	-2.5171	-3.4849
	Prob.	0.0000	0.3181	0.0600
Without C...	t-Statistic	2.3900	2.4096	2.8589
	Prob.	0.9946	0.9949	0.9983
At First Difference		d(LGDP)	d(LPE)	d(LRE)
With Con...	t-Statistic	-15.8050	-4.5984	-4.2011
	Prob.	0.0000	0.0011	0.0029
With Con...	t-Statistic	-24.3022	-4.7779	-4.4898
	Prob.	0.0000	0.0035	0.0069
Without C...	t-Statistic	-9.0247	-3.6230	-3.4151
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0014

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
At Level		LGDP	LPE	LRE
With Con...	t-Statistic	-2.5393	-1.8903	-3.8763
	Prob.	0.1190	0.3320	0.0049
With Con...	t-Statistic	-6.5116	-2.4057	-3.5801
	Prob.	0.0000	0.3691	0.0494
Without C...	t-Statistic	0.7680	2.6748	3.7466
	Prob.	0.8741	0.9973	0.9998
At First Difference		d(LGDP)	d(LPE)	d(LRE)
With Con...	t-Statistic	-8.2583	-4.6076	-4.2013
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0029
With Con...	t-Statistic	-15.7150	-4.7669	-4.4064
	Prob.	0.0000	0.0036	0.0067
Without C...	t-Statistic	-7.9419	-3.5917	-3.3519
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0016

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فسلال غير مستقرة خلال الفترة 1990-2019 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين adf و pp، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، مع إمكانية تكاملها تكاملا مشتركاً.

6-3-2- تحديد فترات الإبطاء المثلى :

الجدول رقم(05): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Sample: 1990 2019

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-25.41432	NA	0.001647	2.104765	2.248746	2.147578
1	49.46330	127.5693	1.26e-05	-2.775059	-2.199131*	-2.603805
2	58.19344	12.93354	1.32e-05	-2.755069	-1.747196	-2.455376
3	74.56727	20.61890*	8.26e-06*	-3.301279*	-1.861461	-2.873146*

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

بعد استخدام المعيارين Akaike و schwarz، نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج، والتي لها أقل قيمة عند معيار Akaike هي $p=3$.

6-3-3- تحديد العلاقة بين المتغيرات بطريقة جوهانسون:

الجدول رقم(06):.نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Series: LGDP LPE LRE
Lags interval (in first differences): 3 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.524403	30.49374	29.79707	0.0415
At most 1	0.255462	11.17097	15.49471	0.2012
At most 2	0.125988	3.501198	3.841465	0.0613

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

اتضح من خلال اختبار الأثر الإحصائي رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وكذلك القيمة المحسوبة 30.49 أكبر من القيمة الحرجة 29.79 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة على أنه توجد علاقة تكامل مشترك، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات

6-3-4 تقدير النموذج VECM: بعد تحديد درجات التأخير (P=3)، تقدير نموذج VECM

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/05/23 Time: 17:57
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
LGDP(-1)	1.000000		
LPE(-1)	-1.650857 (0.43938) [-3.75720]		
LRE(-1)	1.545433 (0.56163) [2.75171]		
C	-9.053330		
Error Correction:	D(LGDP)	D(LPE)	D(LRE)
CointEq1	-0.095237 (0.03215) [-2.96236]	0.128507 (0.09386) [1.36913]	-0.105715 (0.04075) [-2.59399]
D(LGDP(-1))	0.055992 (0.21473) [0.26076]	0.694375 (0.62691) [1.10762]	0.214848 (0.27220) [0.78931]
D(LGDP(-2))	-0.263438 (0.21007) [-1.25406]	0.249604 (0.61330) [0.40698]	-0.306285 (0.26629) [-1.15019]
D(LPE(-1))	-0.135150 (0.08081) [-1.67237]	0.199852 (0.23594) [0.84705]	-0.141985 (0.10244) [-1.38600]
D(LPE(-2))	-0.013320 (0.08912) [-0.14947]	0.265094 (0.26018) [1.01888]	-0.044531 (0.11297) [-0.39419]
D(LRE(-1))	0.019747 (0.15285) [0.12919]	-0.329350 (0.44627) [-0.73801]	0.085730 (0.19377) [0.44761]
D(LRE(-2))	0.031829 (0.13375) [0.23798]	0.067893 (0.39049) [0.17387]	-0.146389 (0.16955) [-0.86341]
C	0.150477 (0.04094) [3.67597]	-0.029749 (0.11951) [-0.24892]	0.157927 (0.05189) [3.04341]
R-squared	0.466194	0.124740	0.428763
Adj. R-squared	0.269529	0.197724	0.218207
Sum sq. resids	0.121758	1.036098	0.195704
S.E. equation	0.090062	0.233745	0.101480
F-statistic	3.71499	0.396934	2.037306
Log likelihood	34.60629	5.677695	28.20303
Akaike AIC	-1.970837	0.172023	-1.495521
Schwarz SC	-1.988875	0.358974	-1.125191
Mean dependent	0.109796	0.119243	0.106937
S.D. dependent	0.093675	0.213582	0.114790
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.02E-06	
Determinant resid covariance		1.06E-06	
Log likelihood		70.86394	
Akaike information criterion		-3.249181	
Schwarz criterion		-1.95344	
Number of coefficients		27	

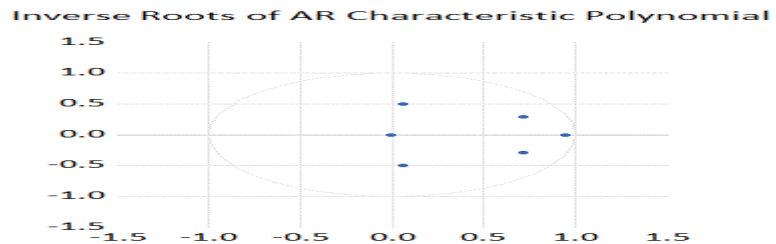
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

- معامل تصحيح الخطأ لنموذج -0.09 ، وله دلالة إحصائية معنوية. وقيمتها سالبة أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 9% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل،
- معامل التحديد (R -Squared) يساوي 46.61% ، وهذا ما يدل على أن النموذج المقدر، يتمتع بجودة توفيق جيدة تجعله يتمتع بمقدرة تفسير جيدة،
- كما نلاحظ قيمة $FC=2.37$ ، أكبر من القيمة الجدولية أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

6-3-5 اختبار صلاحية النموذج:

أ- جذر كثير الحدود المميز (الجذور المقلوبة) في نموذج **VAR**: الشكل التالي يبين ذلك:

-شكل 1: دائرة كثير الحدود المميز



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

ويوضح الشكل أن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع جذور تقع داخل الدائرة مما يعني أن نموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء وعدم ثبات التباين.

6-3-6-دراسة السببية بين النفقات بنوعيتها والنمو الاقتصادي :

يمكن تلخيص اختبار السببية بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجدول

بحيث تم وضع الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الصفرية H_0** : لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، ويتم قبولها إذا كانت F المحسوبة أصغر من F الجدولية.
- الفرضية البديلة H_1** : لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز أو التسيير نحو النمو الاقتصادي، ويتم قبولها إذا كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية.

الجدول رقم(8): نتائج اختبار سببية غرانجر

Sample: 1990 2019
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNTE does not Granger Cause LNGDP LNGDP does not Granger Cause LNTE	27	1.29160 2.35007	0.0367 0.1030
LNTR does not Granger Cause LNGDP LNGDP does not Granger Cause LNTR	27	0.08971 2.19163	0.0445 0.0464
LNTR does not Granger Cause LNTE LNTE does not Granger Cause LNTR	27	0.59089 2.66111	0.6281 0.0759

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج وجود علاقة سببية بمفهوم غرانجر من النمو الاقتصادي نحو كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث كل من احتمال الاختبارين على التوالي $p=0.0445$ ، $P= 0.0367$ وهما أقل من 5 % مما أدى إلى رفض الفرض الصفري، وتم قبول الفرض البديل الذي يقضي بعدم وجود علاقة سببية من نفقات التجهيز أو التسيير نحو النمو الاقتصادي وذلك أن قيمة الاحتمالية $P=0.10$ و $p=0.12$ أكبر من 5 % .

6-3-7 اختبار wald: يختبر هذا الاختبار معنوية المعالم في المدى القريب، من خلال الجدول

الموالي الذي يلخص اختبار wald:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار wald

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	65.76297	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.941631	0.204258
C(2)	-0.064079	0.221106
C(3)	-0.017076	0.075013

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

نلاحظ أن قيمة الاحتمال معدومة وهي أقل من 5 %، وعليه لا يمكن أن تنعدم للمعالم المتغيرات المستقلة في معادلة المتغير التابع في المدى القصير .

7-الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين النفقات العامة بنوعيتها نفقات التجهيز ونفقات التسيير، إن قيام الدولة القيام بإتباع سياسة مالية توسعية والتي تضمنت زيادة في الإنفاق الحكومي، وذلك ناتج عن زيادة أسعار النفط والذي سمح للجزائر، من خلال تطبيق البرامج والمخططات التنموية والذي ساهم في إنعاش القطاعات الحيوية ويمكن اعتبار الإنفاق الحكومي أداة لتشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

7-1 من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تشير نتائج ديكي فولر (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)، إلى عدم وجود جذر الوحدة

وتبين أن السلاسل متكاملة من درجة $I(1)$.

- تبين من خلال الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ووجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه النفقات العامة في الأجل القصير وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة بما يوافق قانون فاجنر، حيث أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير وبسبب تحسن أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، دفع الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

- ومن نتائج الدراسة تبين عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من نفقات تسيير ونفقات التجهيز باتجاه النمو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توجيه النفقات العامة باتجاه القطاعات المنتجة مما يؤدي إلى غياب دورها في تحسين مستويات الإنتاجية في الأجل القصير.

- معامل تصحيح الخطأ يساوي 9% ذو إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج حيث أن ابتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد، يصحح كل فترة زمنية بنسبة 9%.

7-2- توصيات الدراسة :

إفساح مجال الاستثمار وذلك بتوفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية بما فيه من أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي.

-تنويع من مصادر الإيرادات العامة وذلك بالتركيز على إيجاد وتشجيع المشاريع الإنتاجية، ذات القيمة المضافة بالشكل الذي يعطي للإنفاق العام مساهمة حقيقية وفعالية على النمو الاقتصادي.

8- قائمة المراجع:

- cristian, c., & loura, d. (2021). government spendinge and economic growth aointegration analysis on romania. *journals sustainability*, 13(12).
- Gabor, k., & Adam, m. (2020). long -term impacy of public expenditures on GDP –growtht. *journal society and economy*, 42(04).
- Helmi, h., & Rashid , s. (2013). re-examining government revenues government spending and economic growth in gcc countries. *the journal of applied business research*, 29(03).
- أبو عبيدة عمر محمود . (2015). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01(العدد 03).
- بحوصي محجوب ، و سليمان إلياس . (2017). نمذجة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام على قطاع صحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة الجزائر خلال 1995-2013. *رؤى اقتصادية، المجلد 07 (العدد 02)*..
- بن جدو أمينة ، و ميهوب مسعود . (2021). واقع وحجم القطاع العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من منظور علاقة شيهي دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة (1990-2018). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 02)*.
- بن سليمان يحي . (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقارنة

ARDL BOUNDS TESTING خلال 1980-2014 دراسة تحليلية للعلاقة بين

الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05(العدد 01

-بن عناية جللول ، و سرير عبد القادر . (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في

الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02(العدد 15).

-بهياني رضا ، و بختي فريد . (2021). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في

الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 11(العدد 01).

-بوجمعة بلال . (2016). تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة

الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة من 2001-2014). مجلة البشائر الاقتصادية (العدد الأول).

-بوفليح نبيل . (ديسمبر، 2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر -

من 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية(العدد 12).

-تقار عبد الكريم . (2013). برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-

2014مجلة الإقتصاد الجديد(العدد 09).

-جيلالي يوسف. (2019). الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر. مجلة

الأكاديمية للدراسات والإجتماعية والإنسانية، العدد 02، صفحة 16.

-حسني صبيح ماجد . (2016). أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد

الفلسطيني للفترة 1996-2014. بحوث إقتصادية عربية، 22-23(72-73).

-سالمي رشيد ، و عزي هاجر . (يومي 24-23 أفريل، 2018). واقع وآفاق التنمية المستدامة في

الجزائر. الملتقى العلمي الخامس حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -

دراسة تجارب بعض الدول.

-سلامي أحمد . (2015). العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسى

تطبيقية للفترة (1970-2013). أبحاث إقتصادية وإدارية(العدد 07).

-صالحى ناجية ، و مخناش فتيحة . (2012). تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على

التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة من 2014-2004. المؤتمر الدولي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2004).

-طلحة بوخاتم ، و طاوش قندوسي . (2021). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. مجلة /المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05(العدد01)،

-علي عبد الوهاب نجا ، محمد عبد العزيز عجمية ، و سحر عبد الرؤوف القفاش . (2013). التنمية الاقتصادية (مشاكل الفقر، التلوث، التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

-لعقون سليم . (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2019) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ. دراسات الاقتصادي.

-معن ديوب محمد . (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39(العدد 04).

-مقراني حميد . (2020). العلاقة بين نفقات العامة بصنفيها، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة للفترة (1970-2018). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، مجلد 20(العدد 01).

-أشواق بن قدور، أحلام بوعزارة(2018)، من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة، نحو بناء مؤشر السعادة، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد(2) ، العدد (4).